



الملك محمد بن سلمان أثناء الجلسة



(تصوير: صالح محمد)

التصوير

# سافحة الغش التجاري.. و«السجل العيني»

تشكيل لجنة مستقلة من 3 أعضاء، للتحقيق في ضوابط القبول والتعيينات بإدارة الفتوى والتشريع خلال شهر

لجنة التحقيق في تعيينات الفتوى والتشريع بعد إنسحاب النواب سعدون حماد ومجاد المطيري.

المجلس يبدأ مناقشة تقرير لجنة الشؤون التشريعية بشأن قانون نظام السجل العيني.

صالح عاشور: لابد أن نشكر وزير العدل على مشروع السجل العيني الذي طال إنتظاره وإذا تمت الموافقة ستطوّر التسجيل الشخصي إلى العيني كما هو معمول به في الدول المتقدمة..

قانون السجل العيني يحمل نقلة نوعية في مجال شراء العقارات وتضمني الإنتهاء منه بأسرع وقت.

محمد الدلال: قانون السجل العيني من المواضيع المهمة والتداول العقاري مهم لأنه يحقق الإستقرار.

عادل الديهي: يجب منح المتظلم وقتاً في قانون السجل العيني حتى لا يزيد الأمور تعقيداً.

عبدالله الرومي: قانون السجل العيني من القوانين المهمة والوقت غير كاف للحديث ويجب ألا يفر بالمداولة الأولى اليوم لأنه يحتاج إلى دراسة أكبر.

مجلس الأمة يوافق على قانون السجل العيني في مداولة أولى بإجماع الحضور وعددهم 54.

للمجلس ينتقل لمناقشة تقرير اللجنة المالية بشأن قانون الغش التجاري، للمجلس يوافق على قانون «مكافحة الغش التجاري الموحد» في دول مجلس التعاون الخليجي

في المداولة الأولى مقرر اللجنة الصحية يطلب تأجيل مناقشة تقرير «العمل الخيري» إلى الجلسة المقبلة لوجود بعض الملاحظات..

المجلس يوافق، رئيس مجلس الأمة يرفع الجلسة إلى صباح اليوم.

■ **أبل: «التعليمية» ستلاحق ليس فقط أصحاب الشهادات المضروبة وإنما من سهل حصولهم عليها**

■ **الدلال: قانون السجل العيني من المواضيع المهمة والتداول العقاري مهم لأنه يحقق الاستقرار**

■ **حماد: لابد من تنفيذ تعديلات قانون «من باع بيته» بمنحهم قسائم سكنية لمعالجة قضيتهم**



حزب عدنان عبد الصمد

مجلس الأمة يوافق على تكليف اللجنة المالية البرلمانية بالتحقيق في التضخم الاقتصادي مع الجهات المعنية.

النائب رياض العدساني: أعلن عن إستجواب وزير الإعلام على خلفية التلاعب في التفرغ الرياضي وتجاوز الحيازات الزراعية وسيقدم الأسبوع المقبل.

مجلس الأمة يوافق على تكليف لجنة الشباب والرياضة البرلمانية بالتحقيق في التفرغ الرياضي.

مجلس الأمة يوافق على تشكيل لجنة تحقيق في ضوابط قبول الحاصلين في الفتوى والتشريع على أن تكون مكونة من 3 أعضاء.

مجلس الأمة يزكي النواب خليل عبدالله وعبدالله فهاد وسالم الحريص لعضوية

المدنية للبدون في الجلسة المقبلة، وأكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح أن الحكومة جاهزة.

ورفض مجلس الأمة اليوم تشكيل لجنة تحقيق مستقلة في قضية تزوير الجنس، كما رفض طلب لجنة الداخلية والدفاع تمديد تكليفها في القضية ذاتها.

مجلس الأمة يوافق على تمديد جلستي اليوم والغد لحين الإنتهاء من السجل العيني والغش التجاري والعمل الخيري والتوظيف

والشهادات المزورة وإيداعات بعض النواب. والخاتم يرد: سننجز اليوم قانوناً على الأقل.

أحمد الفضل يطلب تأجيل كل التشريعات للغد لأن وقت الجلسة أوشك على الإنتهاء.

المواضيع موقعة من عدة نواب والمفترض احترام الترتيب المتفق عليه من مكتب المجلس..

وأكد الرئيس الغانم على ما ذكره النائب الملا مينا أن هناك طلبات موقعة من عدة نواب وفيها طلبات استعجال وهناك ترتيب للمناقشة، وأنه سيتم اليوم البت في طلبات لجان التحقيق المقدمة.

بدوره، شدد النائب بدر الملا على ضرورة ان يتم الالتزام بما انتهى اليه مكتب المجلس فجميع الطلبات موقعة من هايف من الحكومة التأكيد على مناقشة قانون الحقوق

صورة غير قانونية سيكون دوره بالجلسة المقبلة، مبيناً أن هناك 26 طلب مناقشة وهناك ميزانيات.

بدوره، أكد النائب محمد هايف أن الطلب المقدم ليس للمناقشة ولكن هناك قانوناً مقدماً من 29 نائباً للتصويت عليه، وكذلك تشكيل لجنة تحقيق في الجوازات للزورة والمفترض أن نسمع رأي الحكومة إن كانت موافقة أم لا.

وأوضح الغانم أنه كان هناك تكليف لمكتب المجلس لترتيب جدول الأعمال القروض، فقال الغانم إن كل ذلك موجود وسيوزع على جداول أعمال الجلسات وسيتم توضيح مواعيدها.

بدوره، طلب النائب محمد هايف من الحكومة التأكيد على مناقشة قانون الحقوق

ووافق المجلس على رسالة لجنة الداخلية والدفاع باستبدال مسمى عامل منزلي إلى خدام، وعلى رسالة بشأن قبول خريجي هندسة البترول، فيما أرجأ البت في رسالة خاصة بالشهادات المزورة.

وأحال المجلس بعض القوانين من اللجنة المالية إلى لجنة «الموارد البشرية» للاختصاص.

ووافق على رسالة النائب رياض العدساني بشأن الطلب من الحكومة بتقديم تقرير شامل عن قضايا التزوير في الجهات الحكومية كافة والإجراءات المتخذة إزاءها.

ثم ناقش المجلس الأسئلة البرلمانية.

بعد ذلك، قال الرئيس الغانم إن طلب استيضاح سياسية الحكومة بشأن المقيمين في

الخاص بـ«تكويت» نصف العاملين لديه.

ووافق مجلس الأمة على رسالة النائب أحمد الفضل بشأن قضية الشهادات المزورة أو غير المعتمدة أو غير المعترف بها والتي يطلب فيها أن يحيط وزير التربية مجلس الأمة علماً بالبيانات المتوافرة لديه بهذا الشأن والإجراءات التي تم اتخاذها قبل اكتشاف تلك الشهادات وبعدها وذلك خلال أسبوعين.

كما وافق على رسالة من رئيس اللجنة الإسكانية يطلب منح اللجنة أجلاً جديداً حتى الجلسة المقبلة لاستكمال دراسة الاقتراح بقانون بتعديل المادة (29 مكرر) من القانون رقم (47) لسنة 1994 في شأن الرعاية السكنية وتقديم تقريرها بشأنه.

قال الوزير الفاضل إن هناك عدداً من الشواغر والوظائف التي من الممكن التعيين بها في القطاع النفطي، مؤكداً الالتزام بمد يد التعاون مع لجنة «الموارد البشرية» البرلمانية بشأن الاتفاق والتشاور حول موضوع الاختبارات والتعيين.

واستطرد قائلاً «لكن لا وعود بأن يكون القطاع النفطي مسؤولاً عن تعيين الجميع دون وجود اختبارات أو ضوابط فأنناك شواغر ونسب وأعداد لا بد من الالتزام بها».

وفيما يتعلق بالتخصصات الهندسية الأخرى ومساومات الهندسي البترول، أوضح أن «أنك قطاعات أخرى بإمكانها التخصص الالتحاق بها».

أنك نسبة نجاح... وأنك عدد تم قبول... لكن أن يتم قبول الجميع فإذا الأمر لن يصب في النهاية في مصلحة القطاع النفطي وسيضر لنجاحه عدد الفنيين المقيمين في القطاعات الأخرى».

وأعرب أعضاء مجلس الأمة عن فخرهم واعتزازهم بتكريم سمو الأمير من قبل البنك الدولي ويشيدون بمبادرات سموه الإنسانية ومساهماته في العديد من البلدان.

ورحب الغانم برئيس مجلس نواب الشعب التونسي محمد الناصر المتواجد في قاعة مجلس الأمة.

من جانبه، أشار النائب خليل أبل إلى أن اللجنة التعليمية تنظر موضوع الشهادات المزورة وغير المعتمدة، كاشفاً عن قانون يجرم من يتحايل على المجتمع بالسجن والغرامة سيقدّم قريباً.

وأضاف: «التعليمية» ستلاحق ليس فقط أصحاب الشهادات المزورة وإنما من سهل حصولهم عليها، داعياً لإصدار قانون يلزم القطاع



أحداث جانبية



والجيشي السبيعي



الدمحي يذلي بدلوله